

وعندما عُرضت التقارير المختلفة حول هذا الموضوع على المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والثلاثين (ايلول - سبتمبر - تشرين الاول - أكتوبر ١٩٦٩)، كانت الحقائق من الوضوح بحيث لم يكن بمقدور أحد ان ينفيها. وربما من المفيد، هنا، ان نستشهد بأحمد مختار امبو الذي كان حاضراً هذه الجلسة، ممثلاً عن السنغال التي كانت تربطها باسرائيل، في ذلك الوقت، علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، في معرض دفاعه عن مشروع القرار الذي طرحه على المجلس: « اذا لم يكن من حق أحد أن يتهم دولة عضو بما لم تقترفه، فليس من حقه، في الوقت عينه، أن ينكر، أو يداري على وقائع يعلم، يقيناً، أنها حدثت، وألا كان ذلك مشاركة منه في الخطيئة. وبالنسبة الى الحفريات، فإن أحد المفوضين العامين يؤكد، بشكل صريح، أنها خرق لاتفاقيات لاهاي: أما الآخر، فيعترف بأن تفسيره الضيق لها قد يكون محل مناقشة؛ وقرارات المؤتمر العام تتحدث، صراحة، عن توصية العام ١٩٥٦ الدولية، التي لا يمكن لأحد ان يجادل في ان اسرائيل قد خرقتها؛ ولا أحد ينكر أن بعض المواقع الاثرية قد هدمت، وان الحكومة الاسرائيلية قد استولت على ممتلكات ثقافية، وان الحفريات التي تقوم بها، أو التي تصرح بالقيام بها، سوف تؤدي الى اكتشاف آثار تزيّن بها المتاحف الاسرائيلية. ان اقل ما يمكن ان يقال ان اليونسكو سوف تؤدي لهذه الدولة خدمة جليلة، اذا ما حثتها على التراجع الى وراء، لأن التقدم على الطريق الذي سلكته سوف يؤدي الى اثاره المشاعر الدينية في الدول المسيحية، وهو ما يمكن ان يشكل تهديداً للسلام العالمي»<sup>(٢٧)</sup>. في هذا المناخ، كان طبيعياً ان يعبر المجلس التنفيذي عن بالغ قلقه لخرق اسرائيل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام؛ وكرر طلباته باحترام الاتفاقية ومنع الحفريات.

ثم جاء حريق المسجد الأقصى ليكشف، بوضوح، عن خطورة ما يجري على ارض القدس. في اثناء مناقشة موضوع الحريق في المجلس التنفيذي، أعاد ممثل لبنان في المجلس على مسامع الاعضاء تصريحات المؤرخ الاسرائيلي الدا، الذي قال فيها: «بعد تحرير الملك داوود للقدس مرت أربعون عاماً قبل أن يقيم سليمان المعبد. لكن بعد التحرير الثاني للمدينة، لا يتعين أن يمر أكثر من عقد واحد قبل اعادة بناء المعبد». وعندما ذكره الصحفي الذي كان يستجوبه بأن المسجد الأقصى قائم الآن على جزء من أرض المعبد، رد المؤرخ الاسرائيلي قائلاً: « ان زلازل كثيرة تحدث في هذا الاقليم»<sup>(٢٨)</sup>.

وقادت مصر، بالتنسيق مع الدول العربية، حملة لكي يكون لليونسكو حضور دائم في القدس، خصوصاً بعد أن ترددت الانباء عن ان أعمال الحفر التي يقودها البروفيسور مازار تهدد المسجد الأقصى بالفعل، وان عمليات الهدم، واعادة التعمير، وتخطيط مدينة القدس، تغير كثيراً في الطابع التقليدي العريق للمدينة القديمة. وصدر، بالفعل، قرار من المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين يدعو المدير العام الى «العمل على أن يكون لليونسكو حضور في مدينة القدس، للسهر على احترام قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي (الخاصة بالقدس)» (القرار ٨٨ م ث / ١، ٣، ٤). لكن هذا القرار تسبب في نوع من سوء الفهم بين الدول العربية والمدير العام، لأن هذا الاخير فسره في حدود المادة ٢٢ من اتفاقية لاهاي التي تناولت المعونة الفنية التي تقدم الى الدول، من أجل حماية الممتلكات الثقافية. وكان هذا التفسير يمكن ان ينطوي على شبهة اعتراف اليونسكو بسلطات الاحتلال الاسرائيلي في القدس؛ كما ان خبيراً يأتي بناء على طلب من السلطات الاسرائيلية سوف يكون خاضعاً لهذه السلطات. يضاف الى ذلك، ان المقصود من وجود اليونسكو، وفقاً لهذا القرار، هو الاشراف على تطبيق قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، وبنطاقها أوسع كثيراً من نطاق اتفاقية لاهاي. ولهذا اجتمعت المجموعة العربية في العاشر من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٢، قبل